

للمجال ما يضيق عنه هذا المجال حتى يلزمه ان يسمى كل صفة لازمة
للانسان والفرس والشجر والارض باسم للوصف بل
ويلزمه ذلك في صفات الله تعالى واسماؤه .

الوجه السابع هو انه يطلق اللزوم على لازمه فاللازم هو الوحدة
كما قلت فاطلاق اسم الشخصية على الوحدة اطلاق احد المتلازمين
على الآخر وانت تجعل للمسمى هنا الذات المحصورة والحقيقة العينية
وتلك ليست هي الوحدة بل هي شئ قائم بنفسه متميز عن
غيره . **فان قيل** فقد ذكرتم ان من اصطلاح بعض الناس
تسمية كل فرد من افراد النوع شخصا . **قيل** نعم ذكرنا
وجه ذلك بالاستعمال لما كان لفظ الشخص مقولا على الانسان
وما يشبهه وقالوا الانسان نوع تحته اشخاص اى اعيان
هي اشخاص ولم يكن مقصودهم نفس الشخصية بل يطلق
كونه واحدا فتقول ذلك الى اعم منه كما في نظارة لم يجعل
وجه الثلاثة المذكور .

الوجه الثامن انه يقال هب ان لفظ الشخص في لغة العرب
يطلق على كل ذات معينة وحقيقة مخصوصة وهو كلما كان
واحدا لكن لم قلت ان الحديث يحمول عليه مع انه خلاف الظاهر .
فان قلت لان لفظ الحقيقة ان يكون جسما وذلك متفق
فتشبه جرابان احدهما ان هذا وارد عليك في كل ما يسمى

به

به الله من الصفات فان سماه في اللغة لا يكون الاجساما
او عرضا فعليك اذا ان تتأول جميع الاسماء والصفات وانت
لا تقول بذلك ولا يمكن القول به كما تقدم فان للتأول لابد
ان يفرض شئ للشيء فاذا كان الخذور في الثاني فالخذور
في الاول امتنع ذلك فتبين ان التأويل باطل قطعاً .

الثاني انا قد قدسنا ان جميع ما تذكر من هذه الادلة التي تنفي
الجسم عن اصطلاحهم فانها ادلة باطلة لا تنصل لمعارضته دليل
ظني ولا قطعي .

الوجه التاسع ان ارادة العجز الجازي باللفظ لا يسوغ الا مع
القرينة الصارفة عن معنى اللفظ الحقيقي الجازي ومن العجز
ان النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بهذا وخاطب ابو زريرين بهذا ولم يظهر
احدهما قرينة بنفس ذلك بل صياق الاحاديث يزيد المعنى
الحقيقي .

الوجه العاشر ان حديث ابي رزين كيف يا رسول الله وهو
شخص واحد ونحن ملل الارض فوضعه باه واحد بعد قوله
هو شخص فلو كان لفظ الشخص لم يرد به الا مجرد كونه واحداً
كما زعم المتأول لكان هذا تكميلاً .

فصل ولما تأويله اللفظ العنق فقول هذا مما اتوا عن النبي
ص من وصفه في الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي